الولايات المتحدة تتخبط في سلسلة من السياسات الفاشلة

واشنطن - من اورينت برس

أدت تفاعلات الأزمة الأوكرانية وما صاحبها من توتر بين الولايات المتحدة وروسيا، وتعثر مفاوضات السلام الفلسطينية- الإسرائيلية إلى تضاؤل النفوذ الأمريكي وانحساره على الساحة الدولية. ويبدو أن فشل المتفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين حتى في تحقيق اختراق باتجاه اتفاق إطار عام للسلام برعاية الولايات المتحدة أفقد واشنطن الكثير من هيبتها.

وفي محاولة منه لإنقاذ المفاوضات عرض وزير الخارجية الأمريكي جون كيري على الإسرائيليين إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي جوناثان بولارد، والمعتقل لدى الولايات المتحدة في محاولة لتحريك عجلة المفاوضات ودفع إسرائيل إلى إطلاق دفعة جديدة من الأسرى الفلسطينيين من سجونها، إلا أن إسرائيل لم تنفذها. وعلى الرغم من زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأخيرة للرياض، فإن هناك مؤشرات عدة إلى أن السعودية بدأت تدريجيا بالابتعاد عن واشنطن لأنها شعرت بأن واشنطن فقدت دورها القيادي في الشرق الأوسط.

ويبدو ان أقرب حلفاء واشنطن فقدوا ثقتهم بها بعدما لمسوا ترددها في ملفات كثيرة ليس آخرها الازمة الاوكرانية والسورية. فمن الملاحظ أن تغييراً كبيراً طرأ على فكر أوباما وسلوكه الرئاسي فبعد أن بدأ حياته السياسية بفورة استبدل ذلك بالبراغماتية والتردد.

«اورينت برس» اعدت التقرير الآتي:

يبدو ان الولايات المتحدة بقرارها فك الارتباط بالكثير من القضايا في الشرق الاوسط، كالوضع في العراق وسوريا، والتقرب من ايران، افقدها الكثير من مكانتها.

من الواضح ان هناك نسبة مهمة ومتزايدة من الأمريكيين تحث الرئيس الامريكي باراك أوباما على التركيز على معالجة القضايا الداخلية التي تهم الشعب الأمريكي. وهذا المزاج الأمريكي هو من دفع إدارة أوباما إلى الانكفاء على الداخل وجعل أوباما يقرر الانسحاب من العراق وأفغانستان، ويعدل عن توجيه ضربة عسكرية إلى سوريا والتوجه نحو عقد اتفاق مبدئي مع طهران بشأن البرنامج النووي الإيراني.

○ أوباما في الرياض سمع لهجة سعودية قوية

○ فشل المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية

تعثر المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية

كما دفع انكفاء الولايات المتحدة إلى الداخل أوروبا إلى ان تحذو حذوها لتصبح غير قادرة على الاضطلاع بدور قيادي، وسط طموح روسيا بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين لإحياء مجد الاتحاد السوفييتي السابق.

ويزداد دور الولايات المتحدة في رسم مستقبل العراق اضطراباً وتراجعاً، وخصوصاً بعد انسحاب القوات الأمريكية منه، إضافة إلى أنه بات واضحاً أن هذا الدور الأمريكي في مصر وسوريا ومناطق أخرى قد تراجع. ويبدو أن عالم اليوم يتوجه نحو تشكيل قوى اقليمية بعيدا عن واشنطن.

خطوات سابقة

شاركت الولايات المتحدة في الحرب الاهلية في ليبيا لإسقاط نظام الرئيس السابق معمر القذافي، متسترة تحت مظلة تحرك عسكري أكبر لحلف شمال الأطلسي (الناتو) مع الحرص على عدم إبراز مشاركتها على نحو فردي مستقل واضح. كما كان موقفها من ثورة ٢٥ يناير المصرية ضد نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك مختلفاً ومتميزاً عن بقية الدول الغربية، وغير منسجم معها، ليظهر مرة أخرى وبوضوح افتقارها الى وضوح الرؤية وصوابها تجاه دولة لها وزنها وتأثيرها الكبير في المنطقة. وبالنسبة الى سوريا فقد تجلى الضعف واضحاً في الموقف الأمريكي، فالتدخل العسكري لم يكن ممكناً، وكان صعباً، غير أن الموقف الأمريكي لم يكن له تأثير مادي ملموس، ومن الملاحظ ان حلفاء الولايات المتحدة خرجوا من تحت مظلتها مغادرين إلى وجهات جديدة: روسيا من أجل السلاح، والصين للبدائل والإمكانات الاقتصادية.

وربما كانت زيارة الرئيس أوباما للسعودية أواخر شهر مارس الماضي خطوة متأخرة وصغيرة للغاية، لإصلاح الضعف والخلل في تحالفات واشنطن في المنطقة، حتى لو كانت الولايات المتحدة مستعدة لترميم ما أصابه التلف والتدمير من هذه التحالفات، فهي إما ليس لديها الإرادة السياسية أو ليس لديها المضمون الاقتصادي أو العسكري للقوة اللازمة لتحقيق الفاعلية المطلوبة.

صحيح أن الولايات المتحدة مازالت تمتلك امكانات وقدرات عسكرية ضخمة ولديها أكبر اقتصاد في العالم، لكن التزامها نحو الشرق الأوسط في هذا الوقت من الحروب والثورات ربما يتطلب منها أموراً ليست مستعدة بأي حال للقيام بها أو تحقيقها أو نقلها. يمكن القول وباختصار وبطريقة ما، إن الولايات المتحدة فقدت الشرق الأوسط.

○ أوكرانيا فشل إضافي للسياسة الأمريكية الخارجية

منافسة دولية

وبالمقابل، فإن منافستي الولايات المتحدة ومعارضتيها روسيا والصين حققتا نمواً شاملاً ومؤكداً بنسب كبيرة في الأعوام الاخيرة، ولدى كل منهما أجندتها الخاصة التي تجعل واشنطن وحليفاتها دول أوروبا في حال انشغال وانهماك ولأعوام مقبلة. ومرة أخرى أظهر التحرك الروسي لضم شبه جزيرة القرم حدود قوة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي خارج العلامات التقليدية للنفوذ الغربي.

وبالنسبة إلى الصين، فإذا افترضنا أن لدى الولايات المتحدة القدرة والإمكانات لخوض حرب معها في بحر الصين حول إمدادات الطاقة والثروات الطبيعية والأسواق والطرق البحرية والجوية في تلك المنطقة، فمن المرجح أن تكون هذه الحرب الأكثر قسوة، فالصين ليست العراق قبل الغزو مكسورة بسنوات من الحرب والحصار والعقوبات، بل جغرافيتها واسعة جدا وعصية على الحصار، وقوتها العسكرية هائلة للتدمير.

من الواضح اذن ان الولايات المتحدة فقدت زمام المبادرة في الشرق الأوسط وما وراءه، ونشوة المحافظين الجدد بالقوة العسكرية المغرورة التي دفعتهم إلى خوض حروب مكلفة أنهكت الإمبراطورية الأمريكية إلى ما هو أبعد من إمكانات الخلاص والإنقاذ، وصانعو السياسة الخارجية الأمريكية هم الآن ليسوا أكثر من مكافحين للحرائق بدبلوماسية ناعمة ضعيفة من فلسطين إلى سوريا إلى أوكرانيا ومناطق أخرى. وبالنسبة إلى الأمريكيين، فإن السنوات القليلة الأخيرة لم تكن مجرد اختبارات للواقعية بل كانت هي الواقعية الجديدة بنفسها.

أسباب التراجع

وعن سبب تراجع حجم التأثير الأمريكي في الشرق الأوسط، يبدو أن السبب الأساسي في ذلك يعود إلى عاملين أساسيين هما: السياسات الخاطئة للبيت الأبيض في المنطقة بعد موجة ثورات الربيع العربي، وتوجهات الإدارة الحالية بالتركيز أكثر على الموقف مع الصين والهند والاقتراب من سياسة «إدارة الظهر للعرب».

وبحسب مصادر دبلوماسية، فإن تقارير استخباراتية أمريكية تحذر مما أسمته «نزيف التراجع المستمر لنفوذ واشنطن» في المنطقة، نتيجة الوقوع في أخطاء وصفت بـ«الكارثية»، ولا بد من سرعة الاعتراف بها وتداركها». في هذا الاطار، يقول تقرير صادر عن قادة الأركان في البنتاغون، رفع إلى الرئيس باراك اوباما بشأن سياسات بلادهم في الملف السوري: «فشلنا في سوريا، ولا بد من الاعتراف بذلك».

وبحسب المصادر فإن الملف السوري «تحول إلى مأزق بالنسبة إلى البيت الأبيض». ويحذر التقرير من أن سياسات اوباما في التعامل مع الربيع العربي «ثبت فشلها، والنتيجة أن واشنطن توشك أن تخسر أهم حلفائها في المنطقة، القاهرة والرياض وأبو ظبي، علما ان بعض الحلفاء المتبقيين لم يعودوا في نفس القوة، فرئيس الوزراء التركي أردوغان تلاحقه قضايا الفساد وانتهاك حرية التعبير كما أن قطر أصبحت معزولة في محيطها الخليجي، وتل أبيب لم تعد واحة الديمقراطية التي يجري تصويرها بعدما بدأت تنكشف انتهاكاتها اكثر فاكثر امام المجتمع الدولي».

حتى في ملف مباحثات السلام بين الفلسطينيين والاسرائليين، «لم يعد الطرفان يقيمان وزنا للراعي الأمريكي، في ظل توجه الطرف الأول للحصول على اعتراف الأمم المتحدة من طرف واحد، فضلا عن اشتراط الطرف الثاني الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل».

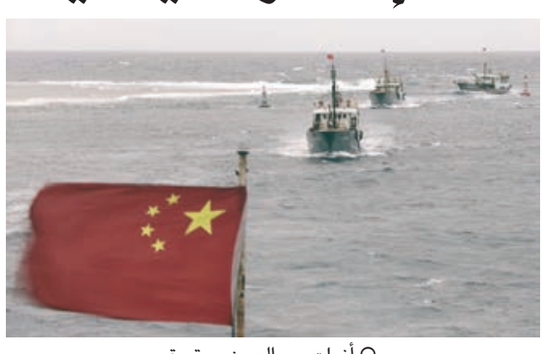

○ أزمات بحر الصين مستمرة

ويشير التقرير إلى أن استمرار إدارة اوباما في سياسة «إدارة الظهر للعرب»، والتركيز على الصين والهند، لن يؤدي إلا إلى مزيد من المكاسب لموسكو التي تستعيد بهدوء نفوذها التاريخي في المنطقة عبر البوابة المصرية، حيث أبرمت صفقة سلاح بثلاثة مليارات دولار، كما تخطط إلى خلق منطقة للتجارة الحرة مع القاهرة بمشاركة كازاخستان وبيلا روسيا.

ويضرب التقرير برفض الرياض الاستجابة لاوباما حين طلب في زيارته الأخيرة للمملكة، توسط العاهل السعودي لدى الإدارة المصرية بالتوقف عن الملاحقة الأمنية للإخوان، مثلا آخر على تراجع النفوذ الأمريكي لدى حلفاء تقليدين، مطالبا بأخذ تهديدات السعودية على محمل الجد حين أكدت لاوباما أنها لن تتردد لحظة واحدة في امتلاك السلاح النووي إذا امتلكته إيران.

الرئيس المصري.. هل يصدر عفوا رئاسيا عن نشطاء سياسيين؟

القاهرة - وكالة الصحافة العربية من: محمد عبدالظاهر

تثار في مصر من حين الى آخر المطالبات بالعفو الرئاسي للإفراج عن بعض المعتقلين، ويطالب نشطاء وحقوقيون به ويقومون بحملات إعلامية وقانونية للضغط على الرئيس عدلي منصور لإصدار العفو، بينما يستخدم الرئيس سلطاته لإصدار العفو الرئاسي للإفراج عن معارضين أو نشطاء معتقلين، فالحاكم حين يلجأ الى إصدار العفو الرئاسي يهدف به مبادلة المناوئين لنظامه بمساومتهم بعفو رئاسي مشروط بتعهدات بعدم معاودة النشاط المناوئ للدولة مرة أخرى؛ وربما البقاء قيد الإقامة الجبرية أو بمغادرة البلاد للعيش في منفى اختياري، وهو مطلب ليس بالجديد فقد استخدمها الرؤساء السابقون فقدمها الزعيم الراحل جمال عبدالناصر للإفراج عن بعض المعتقلين المعارضين لنظامه، وقدمها الرئيسان أنور السادات وحسني مبارك بالعفو عن بعض الجماعات الإسلامية، أما الرئيس السابق محمد مرسي فقد تجاوز في فترته القصيرة الرقم القياسي بإصدار العفو الرئاسي لعدد كبير من الجماعات الإسلامية، واليوم يتخذها البعض ورقة ضغط على رئيس الدولة المؤقت عدلي منصور ويطالبه بقرار العفو عن نشطاء قاموا من أجل تفعيل دولة القانون فوقعوا في المحظور.

يشير د. فتحي فكري الفقيه الدستوري إلى أن قانون العفو الرئاسي متعارف عليه ومعمول به في كل دول العالم وعادة ما يطبق على السجناء السياسيين والمعتقلين في التظاهرات وحدث هذا بالفعل في بعض العهود السابقة عندما أصدر الرئيس جمال عبدالناصر عفواً عن بعض المعتقلين وبعده أصدر أنور السادات عفوا رئاسياً عن بعض أعضاء الجماعات الإسلامية.

ويضيف د. فكري: أن هناك اختلافا بين العفو الرئاسي والعفو الشامل، فالأول يطبق حين يعلن المعفي عنه عدم العودة الى المخالفة التي ارتكبها أو أن الرئيس يرى أن هذه المدة التي قضاها كافية، أما العفو الشامل فهو يمحو أي جريمة قد ارتكبها هذا السياسي طوال الفترة الماضية.

○ الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور.

○ قيادات حركة ٦ إبريل » الذين تتم محاكمتهم حالياً

د. فتحي فكري: لا بد من وجود ضوابط للعفو الرئاسي

وشدد الفقيه الدستوري على أنه حان الوقت لوضع ضوابط للعفو الرئاسي ويجب ألا يترك الأمر لرئيس الجمهورية حتى لا يستخدمه بطريقة سلبية كما فعلها الرئيس السابق محمد مرسي.

بينما اعتبر أيمن سلامة أستاذ القانون العام: أن العفو الرئاسي سلاح ذو حدين إما أن يستخدمه رئيس الدولة لإنصاف الحق أو أن يتخذ هذا القانون لكي يقف بجوار أتباعه ممن تصدر ضدهم أحكام تقضي بحبسهم، ويضيف: نحن الآن أمام حالة شعبية تقر العفو، وإننا بصدد حاله ثورية قومية تؤكد ذلك ولكننا لا يمكن ان نأمر رئيس الدولة بإصدار قرار العفو، ويشير إلى أن هناك من الدول الكثيرة تستخدم العفو الرئاسي وفقا للحالة الصحية التي يمر بها المتهم أو بمرور منتصف المدة.

وفي ذات السياق يقول محمود كبيش عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة: إن هناك فرقاً بين العفو الذي يزيل الجريمة والعفو الذي يقر بالجريمة؛ ولكنه يزيل العقوبة فقط ومن حق رئيس الدولة أن يعفو عن بعض الأشخاص، وهذا أيضا من تعاليم الدين الإسلامي فإن الدين أعطى ولي الأمر الحق في العفو وأرى أن كثيرا من دول العالم تطبق هذه السياسة، وتابع كبيش: قبل أن نتحدث عن العفو علينا أن نسأل أنفسنا لماذا العفو..؟ ونضع له ضوابط ومعرفة الشروط التي على أساسها سوف يتخذ رئيس الجمهورية هذا القرار فلا بد أن نضع في الاعتبار أننا نمر بحالة من عدم الاتزان المجتمعي، وان القرار لا بد أن يتخذ بحسم وقوة فلا يمكن أن يتخذ قرار العفو عن مرتكبي بعض الجرائم كالقتل، ولكن إذا كانت هناك جرائم ذات بعد سياسي ويعاقب عليها القانون فمن الممكن في هذا التوقيت أن يكون هناك مبرر لهذا العفو الرئاسي وهذا لا يعني أن يتم العفو على فئة دون الأخرى.

في حين يرى المستشار حشمت عزيز رئيس محكمة استئناف القاهرة السابق، أن حكم المحكمة واجب النفاذ إذ لم يتدخل الرئيس بإصدار العفو عن السجناء السياسيين خلال فترة أقصاها ١٥ يوما من تاريخ الحكم وإذا لم يصدر قراره بالعفو فلا يمكن أن يصدره بعد مرور الفترة المحددة، ويضيف: إن مصر دولة قوية ولا يمكن أن تركع لأحد ومن يخطئ فلا بد أن يأخذ عقابه وإذا صدر هذا العفو فلا يستطيع احد أن يحكم هذا البلد الفرعوني وستكون المظاهرات هي سلاح كل من يرتكب الجرائم السياسية.

وفي رأي إيهاب رمزي عضو اللجنة التشريعية في مجلس الشعب السابق: أن قانون العفو الرئاسي يعتبر جريمة قد ارتكبت منذ عام ١٩٧٦ إلى وقتنا هذا وترتب على هذا القانون الإفراج عن مرتكبي الجرائم الإرهابية والمتورطين في الأحداث على سبيل المثال طابا ونويبع والأقصر وكنيسة القديسين ويعتبر ذلك مخالفا للناحية القانونية والدستورية بالإضافة إلى أنه مخالف لمواثيق حقوق الإنسان، يشير إلى أنه إذا تم هذا العفو فلا بد أن يصدر على جميع المسجونين في قضايا سياسية، وهناك من أصدر لهم عفوا رئاسياً لأنهم تصدروا المشهد الإعلامي أمثال أيمن نور وصدر أيضا لأحد قيادات الإخوان عفو رئاسي وهو «خيرت الشاطر» فماذا عن المسجونين الآخرين الذين داخل السجون لا يعلم عنهم أحد وهذا بفرض أننا قد اتخذنا قرار العفو؟

ويقول حافظ أبو سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: إن العفو الرئاسي معمول به على مستوى العالم ولم نخترق القانون أو نحرف فيه، ولكن المخالف والمخل أن يكون هناك حكم وفقا لقانون مخالف للدستور والذي أقر فيه حرية التظاهر للجميع وأعتقد أننا الآن أمام نتاج جديد لعصر مبارك الذي ضرب بالقانون عرض الحائط، مع أن هذا العصر هو من أطلق سراح الكثير من النشطاء السياسيين وغير السياسيين فكيف لنا اليوم أن نحكم على رموز الثورة التي أطاحت بالفساد، ويشير أبو سعدة إلى أن العفو من رئيس الجمهورية هو جائز في هذه الفترة على أن ينظر إلى الأمر بعين القاضي وأن يحكم بروح القانون الذي وضعه رئيس الدولة.

ويرفض أحمد إمام المتحدث الرسمي باسم معتقلي العفو الرئاسي أن يصنف العفو الرئاسي على أنه منحة من رئيس الدولة ويقول: إنما هو حق لكل مواطن يرى أنه تم اعتقاله ظلم ولم يرتكب جرائم يعاقب عليها القانون فكل من يطالبون بالعفو الرئاسي الآن من حقهم المطالبة باستصدار العفو كما سبق أن طبقها رؤساء من قبل رغم أن السابقين تم العفو عنهم وهم مرتكبو جرائم، فاليوم يحاسب أفراد خرجوا في مظاهرات بالرغم من أن سقوط نظام مبارك وخلعه جاء بالمظاهرات، ونظام مرسي عزل بالتظاهرات، و٣٠ يونيو خرجت بالمظاهرات وجاءت بالرئيس عدلي منصور. فكيف يتم محاسبة هؤلاء.

ويشير إمام إلى أن اللجوء الى طلب العفو هو أحد الحلول المتبعة للإسراع في إطلاق صراح الأشخاص المعنيين وليس بسبب فشل الحملات الإعلامية او فرض الضغوط على الدولة أو إقرار أن المحكوم عليهم قد ارتكبوا جرائم، ويضيف: فاللجوء الى العفو هو ليس بالأمر الودي حتى يتم تحريفه بأننا نجزم بأخطاء وقعوا فيها هؤلاء بالعكس إنما نحن نطلب حقوق قد طرحتها لدولة على شخصيات قبل ذلك كانت لا تستحق هذه التسهيلات السياسية والدلائل متوافرة في آخر عشر سنوات من عصر حسني مبارك وعهد محمد مرسي.